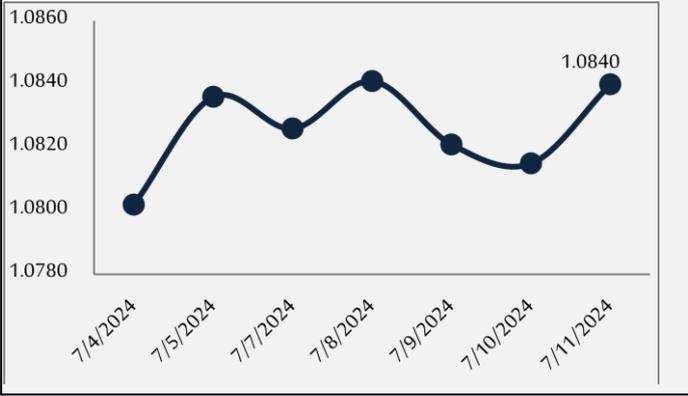




تقرير الأسواق اليومي

2024/07/11

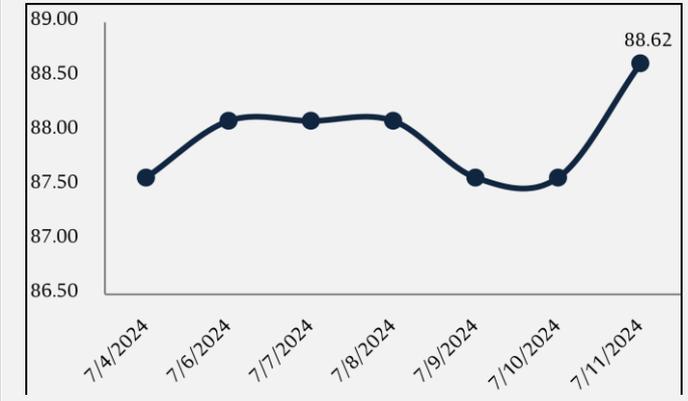
الشكل 1 سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو



❖ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو:

شهد الدولار الأمريكي تراجعاً أمام اليورو في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.23% ليسجل 1.0840 دولار أمريكي لليورو الواحد مقارنة مع بداية تداولاته باليوم السابق حيث سجل 1.0815 دولار أمريكي لليورو الواحد، (الشكل رقم 1).

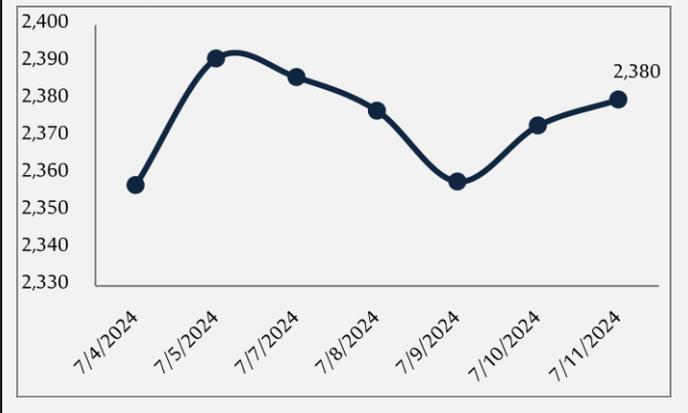
الشكل 2 سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي



❖ سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي:

شهد الروبل الروسي تراجعاً أمام الدولار الأمريكي في بداية تداولاته اليوم بنسبة 1.20% ليسجل 88.62 روبل روسي مقارنة مع بداية تداولاته باليوم السابق 87.57 روبل روسي للدولار الأمريكي الواحد (الشكل رقم 2).

الشكل 3 سعر أونصة الذهب بالدولار الأمريكي

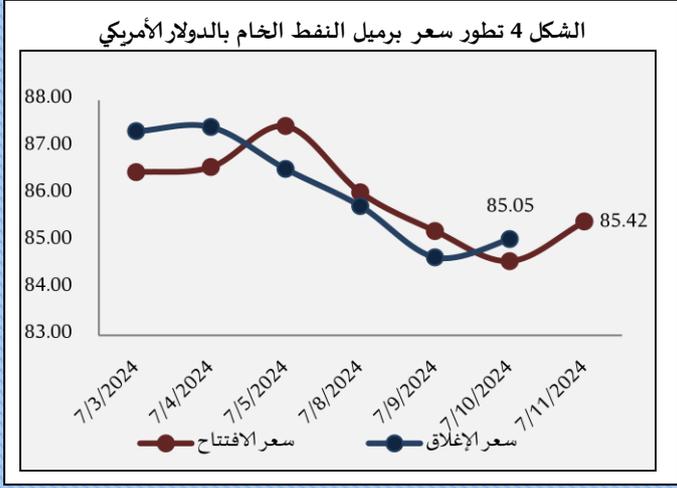


❖ سعر أونصة الذهب:

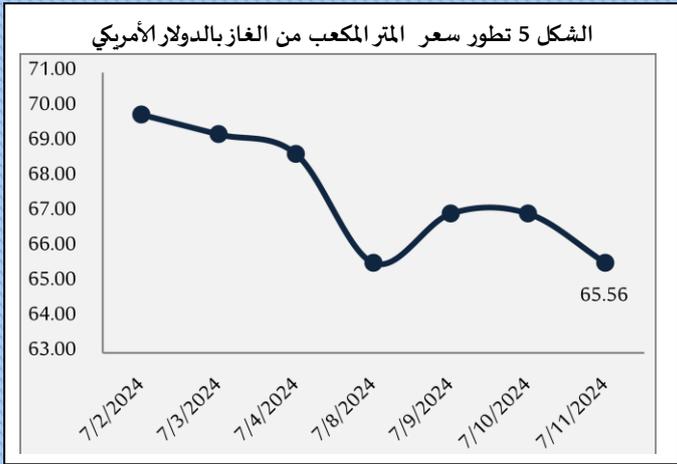
ارتفع سعر أونصة الذهب في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.29% ليسجل 2,380 دولار أمريكي مقارنة مع بداية تداولاته باليوم السابق 2,373 دولار أمريكي للأونصة، (الشكل رقم 3).



أسعار الطاقة: ❖



النفط: ارتفع سعر برميل النفط (برنت) في بداية تداولاته بنسبة 0.44% ليبلغ 85.42 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق الذي بلغ 85.05 دولار أمريكي للبرميل، (الشكل رقم 4).

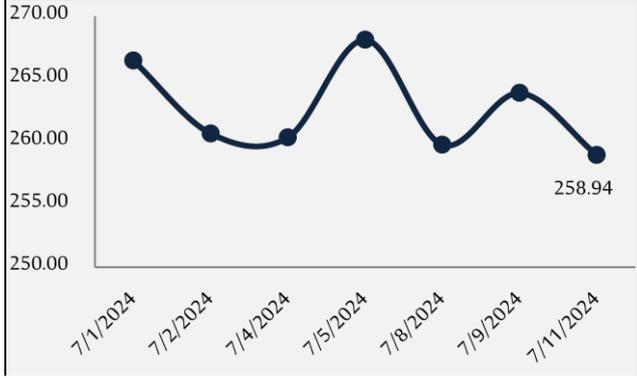


- **الغاز الطبيعي:** انخفض سعر المتر المكعب من الغاز (نيميكس) في بداية تداولاته بنسبة 2.11% ليسجل 65.56 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق الذي بلغ 66.98 دولار أمريكي للمتر المكعب، (الشكل رقم 5).



أسعار الأغذية: ❖

الشكل 6 تطور سعر طن القمح بالدولار الأمريكي



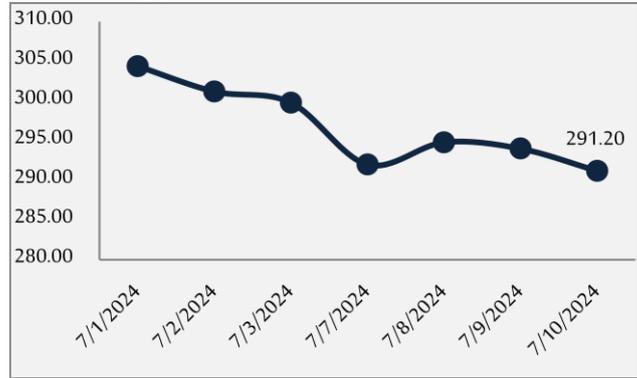
- **القمح:** انخفض سعر طن القمح في بداية تداولاته بنسبة 1.87% ليسجل 258.94 دولار أمريكي مقارنة بالإغلاق السابق البالغ 263.88 دولار أمريكي للطن، (الشكل رقم 6)

الشكل 7 تطور سعر طن السكر بالدولار الأمريكي



- **السكر:** ارتفع سعر طن السكر في بداية تداولاته بنسبة 0.18% ليسجل 550 دولار أمريكي مقارنة بالإغلاق السابق البالغ 549 دولار أمريكي للطن، (الشكل رقم 7).

الشكل 8 تطور سعر طن الرز بالدولار الأمريكي



- **الرز:** انخفض سعر طن الرز في بداية تداولاته بنسبة 0.95% ليسجل 291.20 دولار أمريكي مقارنة بالإغلاق السابق البالغ 294.00 دولار أمريكي للطن، (الشكل رقم 8).



❖ سياسة المالية العامة وإمكانية المساعدة في التعافي من أزمة تكلفة المعيشة:

تواجه الحكومات بعض الصعوبات وسط الارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء والوقود، ويقع على عاتق صناعات السياسات حماية الأسر منخفضة الدخل من الخسائر الكبيرة في دخلها الحقيقي وضمان حصولها على الغذاء والطاقة، وكذلك تترتب عليهم مسؤولية الحد من مواطن الضعف الناشئة عن الديون العامة الكبيرة، مع الحفاظ على سياسة التشديد المالي في مواجهة التضخم المرتفع، حتى لا تعمل سياسة المالية العامة على نحو متعارض مع أهداف السياسة النقدية، وكانت قد ارتفعت أسعار الغذاء منذ عام 2019، واستمرت معاناة أسواق الغذاء والوقود من الانقطاع في الإمدادات، لهدد ارتفاع الأسعار المستمر مستويات المعيشة، مما يدعو الحكومات إلى إيجاد تدابير مالية، بما فيها دعم الأسعار والتخفيضات الضريبية والتحويلات النقدية.

وبحث ورقة أعدت لصالح صندوق النقد الدولي في سياسة المالية العامة والكيفية التي يمكن من خلالها مساعدة الأفراد للتعافي من أزمة تكلفة المعيشة، وكانت قد أشارت تقديرات الورقة إلى أن التكلفة الوسطية التي تتحملها المالية العامة لتنفيذ التدابير المالية تبلغ 0.6% من إجمالي الناتج القومي المحلي، بالإضافة إلى الدعم القائم من الأصل في البلدان التي تتوافر فيها هذه التقديرات، وبينت الورقة أن معظم الحكومات تواجه مزيداً من الضغوط على المالية العامة المثقلة أساساً بفعل فترة جائحة كوفيد-19، حيث أدى تصاعد معدلات التضخم وتراجع أسعار العملات وتزايد أسعار الفائدة إلى قفزة في فروق العائد لدى الكثير من البلدان، وارتفاع مصروف الفائدة في الفترة المقبلة، مع بقاء نسبة الدين العام العالمي من إجمالي الناتج المحلي مرتفعة عند مستوى 91% في العام 2022، بعد تراجع عن المستوى المرتفع التاريخي الذي سجله في عام 2020، وأعلى من مستوياته قبل الجائحة بنحو 7.5%، وإن البلدان منخفضة الدخل معرضة لمخاطر المديونية بشكل أكبر من غيرها، حيث أن نسبة 60% من أفقر الاقتصادات إما بلغت مستوى المديونية الحرجة أو أصبحت معرضة بشكل كبير لبلوغها.

ووضحت الورقة أنه بإمكان صناعات السياسة إعطاء أولوية للدعم الموجه لأكثر الفئات ضعفاً من خلال شبكات الأمان الاجتماعي، كما يمكن تقديم تسهيلات للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط على الفواتير الخاصة بالمياه والطاقة وغيرها، إضافة إلى السماح بتعديل أسعار الطاقة ومواجهة صدمات الإمداد طويلة الأمد والتضخم واسع النطاق، مع الحرص ألا تؤدي السياسات المتخذة بمعالجة أسعار الغذاء والطاقة إلى زيادة الطلب الكلي (باعتبار معدلات التضخم مرتفعة)، فضغوط الطلب تضطر البنوك المركزية للاستمرار في رفع أسعار الفائدة مما يزيد من تكلفة خدمة الدين الحكومي، وتحتاج الحكومات إلى بناء الصلابة بمرور الوقت لمواجهة مجموعة من الصدمات المعاكسة، فتكوين هوامش أمان مالية تدريجياً يسمح لصناعات السياسات بإصدار استجابة سريعة ومرنة لما يطرأ من أزمات.

في سورية؛ يتم التوجه لاتخاذ مختلف التدابير المالية والنقدية بما يساهم في دعم الفئات الأكثر تضرراً وأصحاب الدخل المنخفض في مواجهة معدلات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال إيجاد آلية فعالة للدعم تضمن تخفيف عبء تكلفة ارتفاع الأسعار لاسيما في المواد الأساسية كالغذاء والطاقة، مقابل التعديل الدوري للأسعار بما يضمن كبح الهدر في استخدام الطاقة وخاصة أن مصدرها الأساسي مستورد، وكذلك منع زيادة الطلب الكلي والذي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التضخم، مع استمرار العمل والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتقليص معدلات التضخم المرتفعة والحفاظ على استقرار الأسعار.



❖ أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية لدى أبرز الدول¹:

الميزان التجاري	سعر الفائدة	معدل البطالة	التضخم		الناتج المحلي الإجمالي		البلد	
			الربع الرابع	الربع الرابع	سنوي	شهري		سنوي
الوحدة	الربع الرابع	الربع الرابع	الربع الرابع	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	
مليار دولار أمريكي	-62.2	5.5%	%3.7	%3.1	%0.3	%3.10	%3.8	الولايات المتحدة الأمريكية
مليار يورو	20.3	%4.5	%6.40	%2.80	%0.2	%0.1	%0	منطقة اليورو
مليار جنيه استرليني	-2.603	%5.25	%3.8	%4	%0.3	%-0.3	%-0.3	المملكة المتحدة
مليار دولار أمريكي	10.219	%16	%3	%7.4	%0.6	%5.5	—	روسيا
مليار دولار أمريكي	75.34	%3.45	%5.2	%-0.8	%-0.2	%5.2	%1	الصين
مليار ين ياباني	-1758.3	%-0.1	%2.4	%2.2	%0.5	%1	%-0.1	اليابان
مليار دولار أمريكي	-6.23	%45	%8.8	%64.86	%1.64	%5.9	%0.3	تركيا
مليار دولار أمريكي	-17.5	%6.5	%6.78	%5.1	—	%7.6	%1.7	الهند
مليار دولار استرالي	10.95	%4.35	%4.1	%4.1	%1	%2.1	%0.2	أستراليا
مليار دولار أمريكي	-3.032	%21.25	%6.9	%29.8	%1.6	%2.17	—	مصر
مليار دولار أمريكي	-0.588	%-7.5	%22.3	%1.95	—	%2.7	—	الأردن
مليار دولار أمريكي	0.397	%7.75	%11.7	%177	—	0	—	لبنان

¹بيانات المؤشرات حسب آخر البيانات المتوفرة للربع الثاني من عام 2024.